العرب
الخميس 2021/10/14
السنة 44 العدد 12209

لا أفق لحل الخلاف بين المدنيين والعسكريين في السودان

مساعي حمدوك لتحقيق الانتقال في السلطة تبوء بالفشل

تتصاعد الأزمة السياسية في السودان مع إعلان حظر سفر مسؤولين مدنيين كبار، دون تحديد أسباب واضحة، في وقت يقوم فيه رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك بسباق ماراتوني بين الأطراف المختلفة للوصول إلى توافق وتفاهم يساهم بحلحلة الأزمة التي طالت الوضع المعيشي للمواطنين.

الأزمة السياسية انعكست على الوضع المعيشي

الخرطوم – فرض جهاز المخابرات العامة السوداني حظر سفر على أعضاء في لجنة تشرف على انتقال البلاد إلى الديمقراطية، وذلك وسط توتر بين القادة المدنيين والعسكريين بشأن الوثيقة الدستورية، وينذر بالتفاقم وسط فشل المبادرات في الساعات الأخيرة للوصول إلى تفاهم بين الطرفين.

وقال مصدران مدنيان كبيران بالحكومة الأربعاء إن حظر السفر الذي فرضه جهاز المخابرات العامة يشمل 11 مسؤولا مدنيا في المجمل، معظمهم أعضاء في اللجنة المكلفة بتفكيك الإرث المالي والسياسي للبشير.

ويعيش السودان منذ أكثر من شهر انقساما سياسيا كبيرا في ظل اتهام المكون العسكري بالسعي لخرق الوثيقة الدستورية ودعم مجموعة من الأحزاب والشخصيات لتشكيل حاضنة سياسية بديلة لقوى الحرية والتغيير التي قادت الثورة.

فولكر بيرتس

استمرار التضليل حول الوضع السياسي يعتبر أمرا خطيرا جدا

وذكرت وسائل إعلام محلية أن وزير شؤون مجلس الوزراء خالد عمر يوسف بعث الاثنين خطابا رسميا إلى مدير المخابرات يطلب فيه تشكيل لجنة للتحقيق بشأن حظر سفر المسؤولين، على أن تضم ممثلين لمجلس الوزراء وجهاز المخابرات ولجنة التفكيك.

وقالت صحيفة "السوداني" إن قائمة المحظورين من السفر تضم عضو مجلس السيادة والرئيس المناوب للجنة إزالة التمكين محمد الفكي، ووزير شؤون مجلس الوزراء، وأعضاء لجنة إزالة التمكين وجدي صالح وبابكر فيصل وطه عثمان إسحق. وحاولت جهات أمنية منع مقرر لجنة إزالة التمكين صلاح مناع من السفر، قبل أن تتراجع عن قرارها.

ومحمد الفكي الذي اتهم الجيش خلال مؤتمر صحافي الشهر الماضي باستغلال الانقلاب كذريعة ليحاول الاستيلاء على السلطة، هو عضو في مجلس السيادة الحاكم الذي يضم مسؤولين مدنيين وعسكريين ويدير السودان بموجب اتفاق هش لتقاسم السلطة منذ الإطاحة بالبشير.

ومنذ محاولة الانقلاب، سحب قادة عسكريون قوات الحماية المخصصة للجنة وطالبوا بتغيير في الائتلاف المدني الذي يتقاسمون معه السلطة.

وقال مصدر عسكري كبير إنه لا علاقة للجيش بحظر السفر وإن مثل هذه الإجراءات ليست ضمن مسؤولياته.

ورفض بعض ضباط وأفراد قوات نظامية تطبيق الأمر كونه "غير قانوني ويخالف الإجراءات الرسمية التي يجب اتباعها".

واندلعت الأزمة السياسية في الواحد والعشرين من سبتمبر، عندما قال رئيس الوزراء حمدوك إن قوات مارقة لا تزال موالية للرئيس المعزول عمر البشير سعت بالقوة لتغيير مسار الثورة التي أطاحت به من السلطة عام 2019.

وامتدت الأزمة السياسية إلى الاقتصاد بعد إغلاق شرق السودان بواسطة تنسيقية نظارات البجا المطالبة أيضا بحل الحكومة الحالية وإعادة تشكيلها من كفاءات مستقلة، وإلغاء مسار الشرق باتفاق جوبا للسلام، ما أفرز تداعيات اقتصادية ومصاعب معيشية على الشعب السوداني كله، وصلت إلى حد تقليص ساعات الدوام الدراسي، إلى جانب خسائر مادية يومية يتكبدها قطاع الموردين والمصدرين جراء إغلاق ميناء بورتسودان البحري، ثم انتقل الصراع أخيرا إلى الأحقية القانونية لجهازي شرطة الاستخبارات والأمن بين المكونين العسكري والمدني.

وأكد مسؤول سوداني الأربعاء أن تجارا سودانيين قاموا بتحويل مسار شحناتهم وبضائعهم إلى موانئ أخرى، في ظل إغلاق محتجين يتظاهرون ضد الحكومة ميناء البلاد الرئيسي في بورتسودان.

وأفادت مصادر مطلعة لـ"العرب" أن اجتماعات رئيس الوزراء السوداني حمدوك مع المجلس المركزي لائتلاف قوى الحرية والتغيير والمجموعة المنشقة عنه، انتهت دون التوصل إلى تفاهم.

وأضافت أن حمدوك أكد للأطراف ضرورة لم الشمل والتوصل إلى توافق وتفاهمات من أجل تحقيق الانتقال، إلا أن الاجتماعات انتهت مساء الثلاثاء من دون التوصل إلى تفاهم.

ومؤخرا تداول ناشطون سودانيون على منصات التواصل الاجتماعي أخبارا منسوبة إلى فولكر بيرتس رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الانتقال في السودان "يونيتامس"، تفيد بدعوته حل الحكومة الانتقالية الحالية وتوسيع المشاركة. لكن بيرتس نفى الخبر وقال "إن استمرار التضليل حول الوضع السياسي يعتبر أمرا خطيرا جدا، وعلينا جميعا التحقق من صحة الشائعات".

وأضاف "لم ولن أطالب أبدا بحل الحكومة الحالية في السودان، أو أي حكومة أخرى، هذا شأن داخلي، وليس أمرا يمكنني الخوض فيه".

وقال بيرتس في تصريحات تلفزيونية نشرها عبر حسابه على تويتر "الأمم المتحدة على استعداد للعمل مع السلطات الانتقالية السودانية وغيرها لضمان بقاء الانتقال السياسي على مساره الصحيح وعدم خسارة المكاسب العديدة التي حققها السودان في هذه المرحلة الحالية".

وأضاف "المهم الآن أن يواصل كل من قوى الحرية والتغيير والمكون العسكري الحوار في ما بينهما ومع بعضهما البعض، ويجب أن يجد المكونان العسكري والمدني طريقا للمضي قدما على أساس الاتفاقيات السياسية السابقة والوثيقة الدستورية".

وشدد مجلس نظارات البجا وتنسيقية كيانات شرق السودان الذي يقود الحراك القبلي وأغلق موانئ وطرقا تصل بين الشرق والخرطوم، الاثنين على أنه لن يتنازل عن شرطي حل الحكومة وإلغاء مسار الشرق في اتفاقية السلام.

ويخدم تشبث الشرق بحل الحكومة الانتقالية المكون العسكري، حيث يضع مسؤولية الأزمة على عاتقها ويلفت نظر دول الترويكا المكونة من النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى أن حكومة حمدوك تتحمل الجزء الأكبر في تصعيد الأزمة وعدم التوصل إلى حل توافقي بشأنها.

تفاهم اقتصادي وسياسي حصيلة زيارة الملك عبدالله الثاني إلى الدوحة

الدوحة – مثلت زيارة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني إلى قطر، استمرارا لمساعيه للحصول على دعم اقتصادي يخفف من وطأة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

وأثمرت الزيارة عن الإعلان عن اتفاق استثمار قطري في الأردن، من دون الكشف عن موعد توقيع الاتفاق وطبيعته.

وذكرت الأنباء في ختام الزيارة عن توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز قطر للاستثمار وشركة إدارة الاستثمارات الحكومية الأردنية "جيمك".

وقالت العديد من وسائل الإعلام في البلدين أن المباحثات تضمنت تبادلا للآراء حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية، كما تم بحث تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والسياسي والتنموي والثقافي.

وقال متابعون للشأن الأردني إن الزيارة تكتسب أهمية للأردن في الظروف الحالية التي يحتاج فيها إلى دعم اقتصادي وإعلامي، وبدا هذا واضحا بإعلان اتفاقيات استثمار بين البلدين، لكن التفاهمات الإعلامية لا يمكن الحديث عنها علنا.

وأطلعَ الشيخ تميم بن حمد أمير قطر، العاهلَ الأردني على غرفة عمليات أمن بطولة كأس العالم التي ستقام في قطر العام المقبل.

وذكرت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" أن اللقاء تناول "سبل تطوير وتعزيز التعاون بين الأردن وقطر، إضافة إلى المستجدات على الساحتين العربية والإقليمية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وتطورات الأوضاع في القدس".

وساد اعتقاد في الأشهر الأخيرة بأن العلاقات الأردنية – القطرية قد استعادت قدرا من الحيوية يفتح الآفاق نحو المزيد من التقارب بين البلدين، حيث توقفت الانتقادات ضد قطر في بعض المنابر الإعلامية الأردنية، وتبادل الطرفان الزيارات.

ولم يعد المسؤولون الأردنيون يتحدثون بانزعاج عن تقارير قناة الجزيرة التي تتناول الأحداث والتطورات في الأردن لاسيما تلك التي تعتبر قضايا حساسة.

وأضاف متابعون أن الملك عبدالله الثاني حريص على كسب الدعم الإعلامي واجتناب أي نقد من منابر مثل الجزيرة وأخواتها في ظل التطورات الأخيرة في بلاده والأزمات المتلاحقة منذ قضية "فتنة" الأمير حمزة بن الحسين، والتقارير الإعلامية التي تناولت وثائق باندورا، والغضب الشعبي الواسع الذي أعقبها.

وشهدت العلاقات بين الأردن وقطر قفزة كبيرة خاصة بعد عودة تبادل السفراء منتصف عام 2019، وتقديم الدوحة مساعدات للمملكة بقيمة 500 مليون دولار.

وزار الأمير تميم الأردن في الثالث والعشرين من فبراير العام الماضي، في زيارة هي الأولى له عقب اندلاع الأزمة الخليجية عام 2017، وعودة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في 2019.

وكان الأردن قد خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر عقب الأزمة الخليجية التي قاطعت على إثرها السعودية والإمارات والبحرين ومصر الدوحة.

> **التفاهمات الأردنية – القطرية تكتسب أهمية للأردن في الظروف الحالية الحرجة التي يحتاج فيها إلى دعم اقتصادي وإعلامي**

وفي الثاني من مايو 2021 تسلّم الملك عبدالله الثاني رسالة من أمير قطر نقلها سفير الدوحة في عمّان الشيخ سعود بن ناصر بن جاسم آل ثاني.

ولم تتطرق وكالة "بترا" إلى فحوى الرسالة بشكل واضح، سوى الحديث بتصرف عن تطورات الأوضاع في مدينة القدس، وقال نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق جواد العناني إن هناك تبعات قوية لرسالة أمير قطر منها زيارات متبادلة، معتبراً أن الظرف الإقليمي والدولي يتجه عموماً نحو المصالحة والتقارب بين دول المنطقة.

وأضاف العناني أنه "لربما يكون هذا الظرف مناسباً، خصوصاً أن هنالك عملية ترتيب لعلاقات كثيرة في المنطقة في الوقت الحاضر".

وأشارت مصادر أردنية إلى أن الأردن عول على الدعم الإعلامي القطري أثناء الأزمة التي عاشها في أبريل 2021، وشغلت الداخل والخارج على إثر تطورات غير مسبوقة في ظل الحديث عن مؤامرة تستهدف أمن واستقرار البلاد "زج اسم الأمير حمزة بن الحسين فيها"، بحسب التعبير الرسمي.

وفي هذا المناخ يصبح واضحاً جداً أن "الأردن وقطر بينهما علاقات ودية، لكن لم يكن تبادل الزيارات على مستوى واسع" وفق العناني، متوقعاً ألا تصدر "ردود فعل سلبية من جهات أخرى" في الوقت الذي تتقارب فيه العلاقات الأردنية – القطرية.

تبادل دول عربية لمصالح تجارية مع سوريا ليس مكافأة للأسد

واشنطن – أعرب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد عن استعداد بلاده للتعاون مع لبنان في كافة المجالات، فيما تأخذ هذه التصريحات أبعادا أخرى تتعلق بإعادة العلاقات السورية مع عدد من الدول العربية في ظل وجود شبكة مصالح تجارية تفرض التعاون مع سوريا.

وجاءت تصريحات المقداد أثناء لقائه مع نظيره اللبناني عبدالله بوحبيب على هامش الاجتماع رفيع المستوى لحركة عدم الانحياز المنعقد حاليا في بلغراد ، وهو واحد من ضمن لقاءات عديدة عقدها المقداد مؤخرا مع وزراء خارجية عرب في نيويورك.

وزاد الحديث مؤخرا عن احتمال عودة دمشق إلى الجامعة العربية، مع تزايد الدعوات لذلك من قبل دول عربية، واستئناف التواصل السياسي والتعاون الاقتصادي بين دمشق وبعض هذه الدول.

وانقسمت الآراء بشأن جدوى هذا التواصل، وإمكانية بدء إخراج سوريا من عزلتها التي استمرت طوال سنوات على خلفية أحداث رافقت الحرب الأهلية التي تشهدها البلاد، وسط انتقادات لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لإذعانها بهدوء للأعمال التي تقوم بها دول المنطقة مع سوريا، على الرغم من أن الولايات المتحدة نفسها لا تتحرك نحو استعادة العلاقات مع دمشق.

علاقات تخدم سير العجلة التجارية

وقال المحلل الأكاديمي الأميركي بول بيلار في تقرير نشرته مجلة ناشيونال إنتريست الأميركية، إن هذه الانتقادات تستند على ما يبدو إلى الفكرة المضللة ولكنها مألوفة تماما والتي تقول إن الحديث أو التفاوض مع حكومة أخرى يكافأ بطبيعته تلك الحكومة. لكن في حقيقة الأمر لا تعتبر التبادلات الدبلوماسية أو التجارية بطبيعتها مكافأة يمنحها أحد الطرفين للطرف الآخر، فهي بمثابة شوارع ذات اتجاهين تنطوي على استخدام الأدوات العادية من جانب كل طرف لتحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة.

ويرى البعض أن أيّ علاقة مع سوريا في عهد بشار الأسد من شأنها أن "تعتبر تطبيعا للفظائع التي ارتكبها نظامه"، لكن بولار يقول إن العلاقات الدبلوماسية أو التجارية العادية لا تفعل شيئا من هذا القبيل، مشيرا إلى أن العلاقات الطبيعية مع نظام الحزب الشيوعي الصيني، على سبيل المثال، لا "تطبع الفظائع التي ارتكبها النظام في ميدان تيانانمين أو شينجيانج أو في أيّ مكان آخر".

وهناك تطور حدث مؤخرا فيما يتعلق بالعلاقات مع سوريا، وهو عبارة عن صفقة من أربعة أطراف سيتم فيها نقل الغاز الطبيعي من مصر عبر الأردن وسوريا إلى لبنان. ومن شأن ذلك أن يخفف من حدة النقص في الوقود الذي أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة، والذي بدوره هو جزء من الأزمة الاقتصادية الحادة التي حلت بلبنان وأفقرت معظم سكانه خلال العام الماضي.

ويرى الكاتب أن الانتقادات للتقارب مع حكومة الأسد ليست في محلها بالنظر إلى صفقة الغاز المصرية التي ستخدم مصالح الشعب اللبناني المنكوب بشدة، كما أنها ستحول دون "تملق" حزب الله للبنانيين من خلال نقل وقود الديزل الإيراني من سوريا.

وأشار إلى أن الاستراتيجية الأردنية، التي تعكس بوضوح الكثير من التفكير المتأني في عمان، هي انعكاس واقعي للحقائق على الأرض في سوريا. ومن المؤكد أن نهج الأردن التدريجي والمشروط لديه فرصة أفضل للتأثير على السلوك السوري إلى الأفضل من طريقة الضغط التي أثبتت بالفعل عدم فعاليتها.

والمصلحة الكبيرة للأردن في تحسين آثار الحرب السورية تجعل من الجدير الاستماع إليها. فبالإضافة إلى استضافة 1.3 مليون لاجئ سوري، وقد تحمّل الأردن ضررا اقتصاديا كبيرا، بما في ذلك في الميزان التجاري مع سوريا. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة فإن تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي لدول مثل الأردن ولبنان لا يقل أهمية على الأقل عن مسعاها لأهداف جماعات المعارضة السورية.

وقال "بالتالي فإن اللغة المبالغ فيها التي تقول إن العلاقات الطبيعية بين سوريا والدول الإقليمية الآن ستكون كارثية أو تحطم المعايير الدولية ليست مقنعة".

> **الانتقادات للتقارب مع الأسد ليست في محلها بالنظر إلى صفقة الغاز المصرية التي ستخدم مصالح لبنان المنكوب**

وثمة حقيقة أخرى هي أن نظام الأسد بمساعدة حلفائه الإيرانيين وخاصة الروس قد تعافى من النكسات السابقة في الحرب الأهلية وضمن السيطرة على معظم سوريا بطريقة يبدو من غير المرجّح أن يتم الارتداد عنها. ويبدو أن نظام دمشق راض في الوقت الراهن عن عدم سيطرته على بعض الحدود والمجال الجوي السوري، ويحكم حاليا ثلثي الأراضي السورية، ونسبة مماثلة من سكانها المقيمين، وجميع مدنه الرئيسية. ويقول بولار إن النظام لن يذهب إلى أي مكان ولا يمكن التخلص منه، "على الرغم من الوحشية".

ويريد المنتقدون أن تكون الولايات المتحدة نشطة دبلوماسيا في عملية سياسية دولية بشأن سوريا في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

ولكن ليس من الواضح تماما كيف سيؤدي إثناء دول المنطقة مثل مصر والأردن ولبنان ودول الخليج عن التعامل مع الحكومة السورية إلى تسهيل هذه العملية. ويدعو القرار 2254 نفسه إلى إشراك الحكومة السورية في العملية.

ولا تحتاج إدارة بايدن إلى أن تكون في عجلة من أمرها لتطبيع علاقاتها مع دمشق، ومن الواضح أنها ليست كذلك. ولكن لا يوجد سبب وجيه للضغط على الدول المجاورة كي لا تفعل ذلك. وفي الشرق الأوسط كما هو الحال في المناطق الأخرى، فإن العلاقات الطبيعية والتعاونية بين الجيران هي عموما في مصلحة الولايات المتحدة أكثر من المواجهة.

وهذه العلاقات تحسن إمكانيات إحراز تقدم في المسائل التي تمتد عبر الحدود مثل اللاجئين والمساعدات الإنسانية، وتقلل من فرص خروج الصراعات المحلية عن نطاق السيطرة، وتحد من اعتماد الأنظمة المحلية على القوى الخارجية، وتقلل من فرص المتطرفين في استغلال الصراعات.